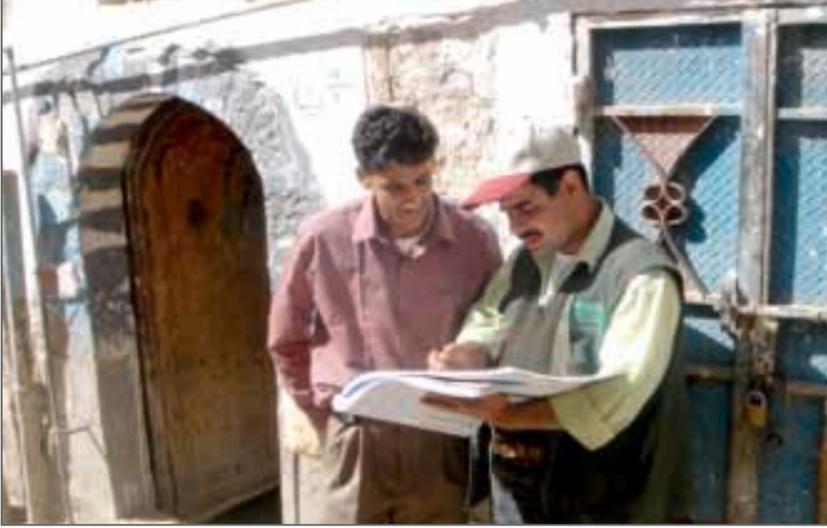


ارتفاع وتيرة إنجاز مرحلة العد إلى ٩٥%

بيانات التعداد تشكل قاعدة معلوماتية لصياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

استطلاع/ أحمد حسن الطيار
حمدي دويلة

تواصل أعمال العد للسكان والمسكن في جميع محافظات الجمهورية بهمة وعزم على النجاح وسط تفاعل كبير من اتمام المرحلة التي بدأت يوم الجمعة ١٧ ديسمبر وتختتم نهار يوم الأحد القادم ٢٦ ديسمبر الجاري بدقة وشمولية وانتظام لم يسبق له مثيل وخلال الأيام الماضية تناولنا سير عملية العد التي تشد من قبل أكثر من ٣٠ ألف مشغل من كافة الشقات بينهم حوالي ٢٤ ألف عداد وعدادة وفي اليوم السابع يمكننا الفوص أكثر في تناولنا للفوائد وأهمية التعداد على الناحية الاقتصادية والتنمية في بلادنا والأثر المترتب على جمع البيانات ونشرها باستخدام الطرق العلمية الحديثة. ويأدي ذي بدء نعرض على التعريف والتاريخ للتعداد وماكم التفاصيل.

بداية

يقول علماء التاريخ إن الحضارات القديمة قد اهتمت بعمليات التعداد منذ القدم من خلال تحديد مجموعات السكان لأغراض دفع الضرائب أو لخدمة العامة والخدمة العسكرية وغالبا ما كان يتم ذلك التحديد على فئة معينة بحسب الغرض الذي كان يجري من أجله التعداد. وفي عصر الإسلام اهتم النبي عليه أفضل الصلاة والسلام بالناس ومن هذا المنطلق كان يعدهم ويعرفهم جميعا وقد اهتم الإسلام بتحديد الأرقام والمعرفة عدد السكان وحصر الممتلكات في المجتمعات الإسلامية في مرحلة مبكرة وذلك من خلال الأطر العامة لقواعد بيانات تحصيل فريضة الزكاة بأوعيتها المختلفة. وحديثا يمكن القول بأن إحصاءات السكان الحديثة قد بدأت عملية الاهتمام بها حوالي القرن السابع عشر بخصائص تتضمّن الحصر الشامل للسكان والاستبيان واسع النطاق وتفسير المعلومات الخاصة بالأغراض الإدارية والإحصائية والاقتصادية وقد جاء هذا الاهتمام بعد التنامي الكثيف للسكان في المدن الأوروبية الصناعية وظهور بعض النظريات الاقتصادية التي ناقضت طبيعة العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية والتي أشارت بعض المقارنات إزاء تزايد حجم السكان مقارنة بحجم الموارد الاقتصادية ومن ثم أصبح التعداد اليوم أهم المصادر الرئيسية والمثمرة لقاعدة البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بأحوال السكان والمسكن والمنشآت في أي بلد من بلدان العالم المتقدمة والتأمية على حد سواء.

ولذا فإن عملية إجراء التعداد العام الذي تجريه بلادنا يعتبر عملا وطنيا يتطلب مشاركة المجتمع بأكمله.

حرص

ونظرا لما لعملية التعداد السكاني أهمية سلفا من أهمية بالغة في تحديث قاعدة البيانات والمعلومات التي تطلبها معظم الدول النامية المتقدمة على السواء لإعداد وتقييم برامجها وخططها الاقتصادية والتنموية فقد حرصت بلادنا على التمسك باستراتيجية تجديد قاعدة بياناتها ومعلوماتها الإحصائية من خلال القيام بتنفيذ التعداد العام للسكان والمسكن والمنشآت ٢٠٠٤م في موعد محدد عقب مضي ١٠ سنوات على تعداد ١٩٩٤م.

تعريف

اختلف المختصون في علوم السكان حول تعريف التعداد الدقيق للتعداد ولكن علماء اللغة اسعفوهم بتعريف لغوي اقتبس من الآية الكريمة "وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وبذلك قالوا إن التعداد لغة يعني العد والعد أساسا هو عملية إحصائية. وهناك عدة مصطلحات تعريفية تبعها للغرض منه ومن أبرز التعريفات أن التعداد العام للسكان هو عملية جمع وتصنيف وتصحيح ونشر أو توزيع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص جميع الأشخاص المقيمين في البلاد أو في جزء محدد منه في فترة زمنية محددة ويمكن استخلاص بعض الخصائص من أهمها.

١ - الشمول: حيث يجب أن تشمل إقليم البلد بكامله أو جزءا محددًا منه

الجهاز المركزي للإحصاء سينشر البيانات بعدة أشكال يستفيد منها الجميع

العملية في اليوم السابع
اليوم السابع في عملية التعداد العام للسكان والمسكن والمنشآت ٢٠٠٤م والتي من المقرر انتهائها يوم الأحد المقبل سار كسابقه من الأيام دون وجود صعوبات ومعوقات في أمانة العاصمة وعموم المحافظات. ويؤكد العدادون والمشرفون بأن نسبة الإنجاز بلغت حوالي ٩٥٪ من إجمالي المهام الموكلة إليهم وأن العمل متواصل بوتيرة عالية ووسط تعاون وتفاهل من قبل المواطنين والمجوزين الأمر الذي ساهم في سير العملية وفق ما هو مخطط لها وبناء على البرامج والتعليمات المعدة سلفا ويقول عبدالعليم أحمد عبد الله سلطان وهو عداد في مديرية شعوب بأمانة العاصمة بأن الأداء في الميدان يسير بالنسبة الجيدة كما أن المواطنين أبدوا تعاونًا ملحوظًا وإدراكًا غير عادي لطبيعة المهمة الوطنية التي يعاد إعطاء البيانات الصحيحة أربن مقومات نجاحها.. ويشير سلطان إلى أن الأيام الماضية من عملية العد تخللتها بعض الإشكالات الفنية البسيطة التي يتم تجاوزها سريعًا ويعجز عن العودة إلى المشرفين كما أن هناك تسهيلات من السلطات المحلية وكذا من الشخصيات الاعتبارية الذين قاموا بدور لا بأس به في عملية نشر البيانات وأوسط الناس والتعريف بأهمية وأهمية إعطاء البيانات الصحيحة حتى يتسنى للدولة والحكومة القيام بدورها في وضع الخطط والبرامج التنموية على أسس علمية ومعطيات دقيقة.

ويوضح العداد عبدالعليم أن المواطنين في منطقتهم الخاصة به أبدوا تعاونًا كبيرًا وكذا احترام للعدادين مما يعكس مدى الوعي الذي بات يتمتع به المواطنون إزاء المهام الوطنية الرائدة ويضيف بأن بعض المواطنين ومن شدة ترحيبهم بالعدادين والعادات فإنهم يحرصون على إكرام العداد من خلال تقديم الشاي والخبز وبعض المأكولات مما يضيف على المهمة بعدا إنسانيا واجتماعيا رائعا. كما تعكس مدى التعاون والتفاهل بين المشغلين من جهة وبين الجماهير من جهة أخرى وهم من يتكفون في النهاية محور العملة وأساس نجاحها ووصولها إلى الأهداف المنشودة.

عمل فني دقيق
وتسير عملية العد وفق خطط دقيقة إذ أن المشروع يرمته عمل فني دقيق ولا يحتمل أي نوع من الخطأ حتى وإن بدا بسيطًا وغير ذي أهمية. وعلى الرغم من أن بعض المواطنين عبروا عن قلقهم بسبب أن العدادين يقومون بإحصاء منازلهم وسكان في الجوار دون أن يعرجوا عليهم وعلى هذه المسألة يؤكد العديد من المشرفين والعدادين بأنهم يسبرون في أداء مهمتهم وفق خرائط مرسومة ومحددة سلفا بحيث يتضمن الإطار الخاص لمنطقة العد في المناطق الحضرية على كشف وبشمول كافة التجمعات السكنية "البلوكات" كما تتضمن منطقة العد على بلوك واحدًا وأكثر من بلوك وتتضمن الخريطة الخاصة بمنطقة العد في المناطق الحضرية على خارطة جوية أو طبوغرافية أو كروية موضع عليها كافة أرقام البلوكات الواقعة في منطقة العد إلى جانب عدد من البيانات الخاصة برقم القطاع ورقم القسم العدادي الذي تقع فيه منطقة العد للاسترشاد بها أثناء قيام العداد بتنفيذ عملية عد السكان ولوحة المفاتيح في الخريطة توضح كافة المعلومات التي على العدادين الإلمام الجيد بها.

لصياغة سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصغرى الوطني والإقليمي. ب - العد الفردي: وهو الذي يضمن نجاح التعداد بحيث يتم عن طريقه عد كل شخص وكل وحدة سكنية بشكل مستقل وذلك بغرض توفير بيانات ديمقراطية واقتصادية واجتماعية مفيدة. ج - التزامن: ويعني استخدام فترة زمنية محددة تتم عملية عد السكان والمسكن فيها. د- الدورية: المحددة للتعداد لأن الغرض منها الحصول على بيانات بصورة دورية من خلالها يتم التقييم للسكان والمسكن بين الحاضر والماضي واستنتاج المستقبل.

على وجه الدقة بغرض الحصول على فائدة أكثر من بيانات التعداد التي تم الحصول عليها في هذه العملية.

بيانات التعداد
هناك استخدام متعدد لبيانات التعداد يكشف المختصون عن بعضها منها كما يقول الدكتور سعيد المعلم الوكيل المساعد للإحصاء الاقتصادي بالجهاز المركزي للإحصاء عضو اللجنة العليا للتعداد على سبيل المثال تستخدم الجهات الحكومية من بيانات التعداد واستخدامها في تحديد المناطق الانتخابية لأغراض الانتخابات حيث يقدم المثال معلومات بشأن التوزيع الجغرافي للسكان بحسب سن التصويت وبحسب الدوائر والمراكز الانتخابية وتستخدم الحكومة هذه البيانات في تصنيف المناطق وتحديد ما في حيث كونها حضرية أو ريفية وتستخدم السلطات المحلية من بيانات التعداد في التخطيط للخدمات في المناطق الإدارية كما تدرج هذه البيانات ضمن البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكثير من المؤسسات الحكومية.

أما في مجال البحوث فإن العديد من الباحثين يستفيدون من بيانات التعداد العام سواء كانوا في الجهات البحثية الرسمية أو غير الرسمية إذ يعتبر التعداد مصدرا غنيا بالمعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والشاملة لأغراض البحوث الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وبذلك تعود هذه البحوث بالفائدة العظيمة على الحكومة.

القطاع الخاص
يعتمد اتخاذ القرار في الأعمال التجارية والاستثمارية وفي تحديد مواطن التصنيع والتسويق على المعلومات التي يتم الحصول عليها من التعداد وتقوم تقديراتها المستهلكين في حالة السوق الأخيرة بالاستعانة على حجم السكان وتوزيعه بحسب الجنس والسكن لأن ذلك يؤثر على الطلب على المسكن والعديد من المنتجات السلعية. غالبا ما تعنى بيانات التعداد

السكان المقيمين في الجمهورية اليمنية في ضوء تعدادي (١٩٨٦ - ١٩٨٨م)

تجري حاليا الأعمال الميدانية للمرحلة النهائية للتعداد العام للسكان والمسكن والمنشآت ٢٠٠٤م والتي تسمى مرحلة العد الفعلي وذلك بعد نجاح سلسلة من التحضيرات المكتبية والميدانية التي جرى العمل فيها لفترة أكثر من سنتين، وفي هذا الإطار يكون الجهاز المركزي للإحصاء قد نفذ بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة التعداد السكاني الأول عام ١٩٩٤م والثاني الذي يجري تنفيذه في ديسمبر الحالي ٢٠٠٤م والذي سوف تظهر نتائجه من الوضع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي للسكان لتساعد المختصين والدارسين في إعداد الأبحاث والدراسات وكذا أجهزة التخطيط في الدولة على بناء المشاريع الاقتصادية ونستعرض، هنا عددا من الحقائق والأرقام عن الوضع السكاني خلال حقبة زمنية والتطور الحاصل في معدل النمو والتوزيع العددي والتركيب النوعي والعمرى وفي نفس الوقت في انتظار نتائج التعداد السكاني الزيادة السكانية بكافة خصائصها. وبعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م أجريت عملية اسقاط للسكان المقيمين في الجمهورية اليمنية في ضوء (تعداد ١٩٨٦م في المحافظات الشمالية وتعداد ١٩٨٨م في المحافظات الجنوبية سابقا) حيث أصبح عدد السكان ١١ مليوناً و٢٧٩ ألفاً و٤٧٠ نسمة وبلغ عدد السكان الإناث ٥ ملايين ٧١٦ ألفاً و٨٦٠ نسمة و٥٠,٧٪ والسكان الذكور ٥ ملايين ٥٦٢ ألفاً و٦١٠ نسمة ٤٩,٣٪ أما سكان الريف فقد بلغ ٨ ملايين ٨٦٤ ألفاً و١٤٠ نسمة ٧٨,٦٪ من إجمالي السكان في الجمهورية وسكان الحضر بلغ ٢ مليون ٤١٥ ألفاً و٣٣٠ نسمة ٢١,٤٪ إلا أننا بحاجة إلى معرفة الأعداد الخاصة بالفئات العمرية للسكان في تلك الفترة ومقارنتها بتعداد ١٩٩٤م ونتائج تعداد ٢٠٠٤م حيث تشير المعلومات إلى أن التوزيع النسبي للفئة العمرية حتى ١٤ سنة قد بلغ ٥ ملايين و٩٢٠ ألفاً و٦٣٠ نسمة ٦٣٪ تمثل ما نسبته ٥,٥٪ والفئة العمرية العريضة (١٥ - ٦٤) سنة قد بلغت ٤ ملايين و٩٨٦ ألفاً و٩٧٠ نسمة ٤٤,٢٪ أما الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر فقد بلغت ٣٧١ ألفاً و٨٧٠ نسمة أي بنسبة ٣,٢٪ فقط من إجمالي السكان بالجمهورية أما عدد السكان الإناث في الفئة العمرية حتى ١٤ سنة فقد بلغ ٢ مليون و٨٨١ ألفاً و٣١٠ بنسبة ٤٨,٧٪ من إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية ونسبة ٥٠,٤٪ من إجمالي عدد السكان الإناث في الجمهورية ٥٢,٥٪ من إجمالي عدد السكان في الجمهورية وفي الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) سنة بلغ عدد سكان الإناث ١٩٢ مليون و٦٤٢ ألفاً و٤٩٠ بنسبة ٥٢,٩٪ من إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية و ٤٦,٢٪ من إجمالي عدد السكان الإناث في الجمهورية و ٢٣,٤٪ من إجمالي عدد السكان في الجمهورية أما الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر فقد بلغ عدد سكان الإناث ١٩٢ ألفاً و٦٠ بنسبة ٥١,٩٪ من إجمالي عدد السكان في نفس الفئة العمرية و ٣,٤٪ من إجمالي عدد سكان الإناث في الجمهورية ١,٧٪ من إجمالي السكان في الجمهورية.



أحمد محمد سعيد

● نائب رئيس اللجنة الإعلامية للتعداد العام للسكان والمسكن والمنشآت ٢٠٠٤م

خطوة هامة لايجاد قاعدة معلومات سكانية صحيحة تعتمد عليها الدولة في رسم سياساتها المختلفة

التعداد العام للسكان والمسكن والمنشآت ٢٠٠٤م